

الأونروا: رهن حق العودة

رندة فرح*

أعلنت الإدارة الأميركية اقتطاع ما يزيد على نصف المساعدة المالية التي تمنحها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا». إعلان الإدارة الأميركية بتقليص منحة «الأونروا» من 125 مليون دولار إلى 60 مليون دولار، كان قد سبقه تهديد من جانب الرئيس الأميركي دونالد ترامب وممثلة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة نيكي هيلي بوقف الدعم المالي عن الوكالة حتى عودة الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات مع الإسرائيليين. التهديد يقطع المساعدات جاء على أثر إعلان السلطة الفلسطينية وقف المفاوضات مع إسرائيل بعد قرار الرئيس الأميركي في أواخر الشهر الماضي بشأن القدس. وتعد الولايات المتحدة أحد الممولين الرئيسيين للوكالة بحيث تقدم ما يزيد على ثلث ميزانيتها. وتعتبر المساعدات التي تقدمها مصدراً مهماً لتلبية الحد الأدنى لمتطلبات اللاجئين الصحية والغذائية والتعليمية والخدمات الاجتماعية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المساعدات لم تكن يوماً تكفي لحياة كريمة من دون الجهود التي يبذلها اللاجئون أنفسهم في تعليم أبنائهم والعمل الجاد وتدبير ما أمكن للنهوض من نكبتهم الإنسانية والسياسية والاقتصادية.

من الواضح أن تهديدات الإدارة الأميركية تجاه «الأونروا» سياسية، وقد سبقتها جهود حثيثة بذلها الكونغرس الأميركي، منذ سنوات، للتوقف عن تمويل «الأونروا»، وخاصة بعد تعاضل نفوذ اليمين الجمهوري. ولكن من الخطأ أن نعتبر أن هناك فرقاً جوهرياً بين الجمهوريين والديموقراطيين حينما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية وفي ما يتعلق بموقف الحزبين من «الأونروا». فالفرق هو بالشكل والأسلوب فقط لا بالهدف، حيث لم يساند الديموقراطيون يوماً حقوق اللاجئين أو حق العودة. بل إن هدف الدول الاستعمارية، منذ نشأة الوكالة في خمسينيات القرن العشرين، كان لغرض توطئ اللاجئين في الدول المضيفة من خلال «التشغيل»، طناً منهم بأنه مع مرور الزمن سيتخلى الفلسطينيون عن أرضهم ووطنهم بعد

استيعابهم في اقتصاد الدول المجاورة. تعددت الآراء في ما يخص دور وتأثير وكالة الغوث على قضية الشعب الفلسطيني، فهناك من ظن بأنها ستمتص الغضب والطاقة الثورية بتوزيع الفتات والخبز على اللاجئين، وبعضهم رأى أن «الأونروا» هي التي أثقت قضية اللاجئين على قيد الحياة. ولكن أثبت التاريخ أن «الأونروا» فشلت في إخماد فتيل الثورة، كما لم ينس اللاجئين حق العودة رغم مرور الزمن. والأهم في هذا الموضوع أن الوكالة ليست هي بحد ذاتها من أوجد أو حافظ على حق العودة أو إبقائه حياً كما يدّعي الإسرائيليون، بل إن اللاجئين أنفسهم هم من حافظوا على هويتهم الوطنية، وحلم حق العودة، وهم الذين احتضنوا ذكريات الأرض ونقلوها إلى الأجيال اللاحقة. هذا الموقف الراض للوطنين ولاختزال وتهميش القضية على أنها قضية «إنسانية» فقط، هو الذي يدفع الشعب الفلسطيني لكي يذكر العالم بأن «الأونروا لا يمكن حلها من دون حل قضيتهم كما تنص القرارات الأممية.

تتبع إسرائيل سياسة اتبعتها قبلها قوى استعمارية متعجرفة تنظر الى الشعوب بفوقية، فظن أنها إذا ما أرهبت وجوعت وبطشت، ستجني اليأس والخنوع. تستغل إسرائيل الوضع العربي البائس وموقف السلطة الفلسطينية المهترئ والهزيل لشن هجمة جديدة على «الأونروا» بهدف إضعافها أكثر، حتى إذا ما حانت اللحظة السياسية المناسبة أقدمت عليها بهدف إنهاء قضية اللاجئين، أي حق العودة وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم 194.

تعلم إسرائيل أن حق العودة هو الأخطر على وجودها، وهو جوهر القضية الوطنية الفلسطينية. جاء قرار الإدارة الأميركية بخفض المساعدة عوضاً عن قطعها بعد مشورة نتنياهو الذي اقترح عدم قطع المساعدات بشكل كامل، بل بتابع سياسة التقليص رويداً رويداً. طبعاً، ليس بدافع الشفقة من الطرف الإسرائيلي، بل لخشية الكيان الصهيوني من ردة الفعل الفلسطينية، وخاصة اللاجئين، إذا ما تم قطع المعونات الأميركية عنهم كلياً. فإسرائيل، كدولة محتلة، تخشى من أن تتخلص من «الأونروا» الآن وقبل حل نهائي سياسي، يفرض عليها من الناحية

القانونية ملاء الفراغ الذي ستخلفه الوكالة في حال حلها.

تخطط إسرائيل لتحويل اللاجئين إلى ولاية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، طبعاً بعد نزع صفة «اللاجئ» عن كل من لديه جنسية دولة أجنبية. كما تأمل القضاء على فكرة حق العودة «الجماعي» وتحويله الى حق «فردى» يسمح لصاحبه بالتماس اللجوء في أي مكان في العالم، عدا فلسطين المحتلة، على غرار اللاجئين الفارين من بلادهم. وهذا يتوافق مع المخطط الإسرائيلي لفك الارتباط بين حق العودة وحق الشعب الفلسطيني (في الداخل والشتات) في تقرير المصير (وهنا يمكن القول بأن «أوسلو» رسخت هذا الشرح)، ويشمل معظم اللاجئين في الأردن والشتات الذين استحصلوا على جنسية دولة اللجوء. أما البقية من اللاجئين، وبحسب المخطط، فستكفل المفوضية العامة لشؤون اللاجئين بنوطينهم في دول أجنبية، وربما في أحسن الأحوال تسمح للقليل منهم «بالعودة» إلى غزة أو الضفة الغربية.

وإذا ما نظرنا إلى التغيرات في هيكلية وبرامج «الأونروا» في السنوات الأخيرة، لوجدنا تقلبات وتغييرات تشير إلى إضعافها وتلاشي صوتها وتأثيرها على الساحة الدولية. وهذا تجلى في الاهتمام الزائد في الهيكلية البيروقراطية للأونروا ونقل بعض برامجها الى الدول المضيفة أو مؤسسات أخرى، وفي التشديد على مبدأ «الحيادية» بغرض كبح أي تعبير يؤكد على الهوية الوطنية الفلسطينية والحقوق السياسية والقانونية. مثال على ذلك، منع تعليم تاريخ الشعب الفلسطيني منذ 1948 أو تعليق خريطة فلسطين في مدارس ومكاتب «الأونروا».

معونات مسيئة

وقفت الولايات المتحدة الأميركية منذ 1948 موقفاً منحازاً تجاه إسرائيل و ضد حق عودة اللاجئين في مسار اتبع سياسة التخلص من قضية اللاجئين وتوطئهم في أماكن لجوئهم، في سبيل حل إحدى المعضلات التي تقف أمام إنهاء النضال الوطني الفلسطيني وقضيته العادلة. ساهمت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في أواخر

أربعينيات القرن الماضي في تأسيس «الأونروا»، ورأت الولايات المتحدة في تفسيرها لكلمة «تشغيل» الواردة في اسم الأونروا وولايتها، توطئ اللاجئين في بلدان اللجوء. وفي موقف مشابه لموقف الولايات المتحدة، أشار المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية أثناء مناقشة برلمانية في نيسان/ أبريل 1951 الى المصلحة الكبرى للاجئين في التوطن في البلدان العربية المضيفة. كما تبنت بريطانيا في وقت مبكر الرؤية الأميركية المهيمنة المتمثلة في «التنمية وإعادة التوطين» لحل معضلة اللاجئين. وكان لاختيار جون بلانديفورد الابن، الذي عمل مستشاراً للرئيس هاري ترومان لمشروع «مارشال» لإعادة إعمار أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، ليكون رئيساً للجنة الاستشارية للأونروا وثاني مديرى الوكالة في وقت لاحق، مصلحة لتحقيق الرؤية الأميركية تجاه قضية اللاجئين. وخلال فترة إدارته للأونروا، سعى بلانديفورد إلى الدفع باتجاه إقامة مشاريع «التشغيل» على اعتقاد أنها ستكون «النقوض لحياة المخيمات والبطالة» على حد زعمه. غير أن خطط الإدماج عن طريق «المشاريع الريادية» الواسعة النطاق، ولاحقاً المشاريع الصغيرة، مُنيت بالفشل، إذ لم يكن اللاجئون ولا البلدان العربية المضيفة في ذلك الوقت على استعداد للتنازل عن حق الفلسطينيين في العودة.

الإنساني والسياسي

تضطلع «الأونروا» بدور سياسي كبير إلى جانب دورها الإنساني، وهي متورطة في السياسة الدولية والإقليمية رغم المبادئ والقرارات المعلنة التي تنص على الحيادية. ولكن لا يمكن تجاهل حقيقة أن المنظمات الإنسانية في معظمها لا تستطيع «النأي بالنفس» حتى لو أرادت ذلك، وتاريخ المفوضية شاهد على هذا وخاصة خلال الحرب الباردة عندما كانت معظم المساعدات توزع على الهاربين أو المعادين للشويعية. فالدول التي تمول هذه المنظمات تضع أهدافها وشروطها السياسية، وبالتالي يصعب على المنظمات الإنسانية والخيرية أن تتصرف باستقلالية أو حيادية. وظهر تدخل وكالة الغوث السياسي أحياناً

ظك «الكابيتان ليجيه» «المسلمات» الفرنسية تفخ

ناصر الدين السعدي*

«حين نتقننا فرنسا نعلم أننا على النهج السليم» مقولة مشهورة للرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين. قالها وبلده يواجه حملة إعلامية غير مسبوقه بعد تأميمه النفط والغاز في فبراير/ شباط 1971. كلام صدقه الناس لأنهم يعرفون أكثر من غيرهم الإعلام الفرنسي حين كان يحسب الأطفال القتلى في الغارات الجوية على القرى والبلدات زمن حرب الاستقلال على قوائم المتحدرين، ويحسبهم ضمن «خسائر العدو». مضى على رحيل الرجل 39 عاماً، وعلى تاريخ المقولة 46 عاماً، وقد تغيرت الأمور وهدمت التحصينات ولم يبق الجزائريون على ما كانوا، وصاروا يعرفون مما تتناوله صحافة فرنسا وتصريحات مسؤوليها حول شؤون بلدهم، حتى إنها غدت المصدر الذي يستلهمون منه ما يقولون وما يكتبون في الصحف والمؤلفات وعلى منصات التواصل الاجتماعي والنقاشات العامة. فكيف خسرت الجزائر معركة الثقة أمام فرنسا؟ كيف صار الإعلام الفرنسي والخطاب الفرنسي مؤثراً إلى درجة كشر الرموز وتثبيط النفوس وتحويلها الى مجرد مُردّد وناقل مقتنع؟

خسرت الجزائر الرهان الإعلامي والمخابراتي منذ ما يقارب أربعة عقود أمام فرنسا، مع أنها كانت اليد العليا قبلها وكسبت معارك كبيرة في السنوات العشر الأولى لاستقلالها. فقد انتصرت في حرب ثانية

حين شاركت عام 1968 بقوة عسكرية قادها العقيد سليمان هوفمان الى جانب الحكومة الاتحادية في نيجيريا ضد انفصالي مقاطعة نيفرا المدعومة خاصة من فرنسا وإسرائيل. وكسبت حرباً استخبارية كبيرة في 1970/71 حين «استولت» على أوراق خطة أعدتها فرنسا لمقاومة قرار محتمل بتأميم المحروقات يكون آخر حلقة في سلسلة عمليات تصفية كل مصالحها الأخرى المالية والاقتصادية والخدمية والعسكرية. واستعملت الجزائر في هذه الحرب سلاحين، سلاح الجاسوسية الذي مكنتها من الحصول على تفاصيل الخطة بتوظيف عميلها رشيد تابتي بطل فرنسا السابق في الملاكمة. وسلاح «كسر الأحلاف المناوئة» بتحييد الولايات المتحدة ثم جزها الى صفها في موقف لم يفهمه الفرنسيون ولا بقية العالم. وكان الموقف ثمرة تحريك «خلية نائمة» من لوبي ثورة التحرير في أميركا وأهم حلقاته مسعود زقار المقرب من عائلة كيندي، والملياردير ديفد روكفيلر ومحمد يزيد وزير الخارجية في حكومة الثورة والشريف قلال، رجل الظل، الذي ربط علاقات في الأوساط الثقافية والإعلامية وحتى في هوليوود وصار أول سفير للجزائر في واشنطن.

ولما بدأ الفرنسيون بتنفيذ مخطط الضغط عند إعلان التأميم برفض تسويق الخمور الجزائرية التي كانت وقتها أهم مصادر العملة الأجنبية للبلاد، وجدوا رداً جازماً من شقين، أولهما الاتفاق مع السوفيات على

شراء كل المخزون، وثانيهما الشروع سريعاً في التخلص من بساتين عنب الخمور وتحويل الأراضي إلى بساتين فاكهة وحبوب. وبعد أربع سنوات من هذا السقوط المدوي، زار الرئيس فاليري جيسكار ديستان الجزائر عام 1975 سعياً إلى إيجاد أرضية تفاهم تجعل الجزائريين يتعاملون مع الشركات الفرنسية بنفس القدر من الاهتمام الذي يتعاملون به مع الألمان والإيطاليين واليابانيين والروس وغيرهم. وسجّلت فرنسا أول اختراق واضح في الجزائر غداة تشييع الرئيس هواري بومدين، حين شككت وسائل إعلامها في تاريخ وفاته وأعلنت أنه . ربما . توفي قبل السابع والعشرين من كانون الأول، لكن تأخر الإعلان الرسمي عن شغور المنصب لصرعات بين الفرقاء حول من سيخلفه، ثم أطلقت الوصفة السحرية لفك اللغز بأن ذكّرت بما قالت إنه تقليد في الدول الاشتراكية، حيث توكل مهمة تأبين الرئيس للشخص الذي سيخلفه. وعليه، فإن قراءة بوتفليقة وزير الخارجية للبيان يعني أن الاتفاق وقع في أعلى هرم السلطة وأن الأمر استتب ليكون هو الرئيس المقبل. ومع أن ما صدر عن وسائل الإعلام الفرنسية غير بريء وغير مؤسس، ويبدو حتى في شكله كما لو أنه صدر عن جهة واحدة، إلا أنه أشبع عطش الجزائريين للمعلومة بعد التكتّم الطويل لوسائل الإعلام عن طبيعة مرض الرجل والادعاء بأنه يتعافى، مع أن المرض كان ينخر جسده حتى أماته. واندفع الناس الى

الحديث عن الخلافة مبكراً بين مؤيد لهذا ومعارض لذلك. وفجأة صار كرسي الرئاسة موضوع نزاع تسبب في أكبر أزمة عاشتها الجزائر منذ استقلالها قبل 16 عاماً. بعد عشر سنوات من هذا الاختراق الإعلامي المخابراتي الفرنسي الأول، جاءت الغزوة الكبرى حين غطت قنوات التلفزيون والصحف الفرنسية على مدار الساعة أحداث العنف التي شهدهتها الجزائر في مطلع أكتوبر تشرين الأول 1988. يحكي سكان أحياء مرتفعات العاصمة الذين يلتقطون القنوات الفرنسية بانبهار لزملائهم من الأحياء الأخرى عما تبثه هذه القنوات وكيف أعطت فرصة التعبير للجميع، وينقلون محتوى تصريحات نارية مناهضة للسلطة يدلي بها يومياً لهذه القنوات الشاب علي بن حاج، الأستاذ في مدرسة إعدادية وأحد أهم رموز التيار المتشدد في الإسلام السياسي. وهو سلوك غير معروف في الجزائر، لا انتقاد ولا معارضة فيها. فقناة التلفزيون الرسمية الوحيدة تجتهد فقط في إيجاد صيغ لشجب المتظاهرين وتبرير تصرفات قوى الأمن ضدهم. حكايات أسالت لعاب الجميع على إعلام يعطيهم الحقائق، حتى أثمر فكرة تثبيت الهويات المقعرة الجماعية للقاط هذه القنوات والتمتع بإعلام حقيقي يشفي الغليل. كانت تلك الأحداث السبب الرئيسي الذي أدخل القنوات الفرنسية الى عدد كبير من بيوت الجزائريين، وخاصة في المدن الكبرى. وعملت الصحافة الفرنسية في الشأن